الحجة العقلية في الدرس النحوي
الأندلسي السهيلي ((أنموذجاً))

د. محمد جواد محمد سعيد الطريحي
كلية الآداب - جامعة بغداد

خلاصة البحث:

دخلت علوم العربية الى الأندلس عن طريق رحلة النحاة الى المشرق وإدخال كتبهم الى البلاد الجديدة وحول موضوعات هذه الكتب وآراء نحاتهم ظلت تدور بحوثهم ومؤلفاتهم تصحيحاً ورداً وتصويباً ونقداً وقد انتهجوا في سبيل ذلك الدليل بشقيه السماعي والعقلي وقد طفى النهج العقلي على مؤلفاتهم وبرز من خلال ذلك طريق الرد على بعض الآراء لبعض النحاة المشارقة وأولوا عناية كبيرة في الرد على الفارسي والزجاجي في حين انتهج ابن مضاء القرطبي الرد على ابواب نحوية كاملة وسنفرد ذلك في بحث مستقل مبينين في هذا المبحث النهج الأول الذي انتهجة السهيلي وكان يمتلك عقلية ناضجة تستمد دليلها من المنطق العقلي واحياناً منطق اللغة وقد توصل البحث الى ان الفكر النحوي الأندلسي قد خطا خطوات عميقة في تأصيل الفكر النحوي وربطه تماماً بالفلسفة والعلوم العقلية.

تمهيد:

انتقل الصراع النحوي بين المذهبين الكوفي والبصري الى الأندلس بعد دخول كتاب سيبويه إليها في أواخر القرن الثالث الهجري بعد أن ظلت طوال الفترة السابقة تدرس النحو الكوفي ممثّلاً في كتاب الكسائي حيث كان أول مَن أدخله جودي بن عثمان النحوي (١٩٨هـ).

وربّما يتجلّى لنا هذا الصراع واضحاً إذا عرفنا أن محمد بن يحيى المهلّبي الرباحي (٣٥٨هـ) الذي كان دخول كتاب سيبويه على يديه، قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام وكان يعقد كل جمعة مجلساً للمناظرة في مسائل كتاب سيبويه وأنه أول مَن نهج سبيل النظر، وأعلم أهل الأندلس بما عليه "أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجهه واستيفائه على حدوده"(١).

ويقول القفطي أنه "لما ورد محمد بن يحيى، قرطبة، أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع الى الأصول، فاستفاد منه المعلّمون طريقة واعتمد وإما سنّه في ذلك"(٢).

ويستفاد من النص السابق أن ابن يحيى هذا قد ترك أثراً في النحويين فاعتمدوا سنّته في الاحتجاج والاستنباط، ويبدو أن عدوى المشرق قد انتقلت الى الأندلس بواسطة القادمين إليها أو الراحلين الى المشرق. فقد كان القالي (٣٥٦هـ) القادم من المشرق حاملاً كتاب سيبويه الذي أخذه عن ابن درستويه عن المبرد يجنح الى المذهب البصري ينافح عنه مناظراً ومجادلاً. كما أن ابن سيدة (٤٥٨هـ) قد أورد في معجمه (المخصص) كثيراً من حجج البصريين والكوفيين ونشر فيه كتب أبي علي وابن جني والمتأخرين من النحويين.

ولقد تفاعل الفكر النحوي المشرقي مع المنطق في أعمال نحاة الأندلس منذ القرن الرابع الهجري فكانت جهودهم في ميدان النحو جهوداً ضخمة أضيفت الى مجهودات علماء المشرق مما أغنى المكتبة النحوية بما أضافوه من اجتهاد تمثّل في أعمال الذهن وتوليد الأفكار ومناقشة الآراء.

ومن هؤلاء العلماء كان ثابت بن أبي الفتوح الجرجاني "مذكوراً بالتقدم في علم المنطق وأملى بالأندلس كتاباً في شرح الجمل لأبي القاسم الزجّاجي"(٣) وكان ابن الباذش "أوحد في زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية ومشاركة في غيرها"(٤) وجلّ مؤلفاته في شروح كتب الأقدمين فقد

شرح كتاب سيبويه والمقتضب والأصول والإيضاح والجمل وكافي النحاس وكان يتعقب النحّاس فينبه على أوهامه في مئة موضع[٥].

كما كان يعنى بكتاب الإيضاح ويمتدحه على عكس ابن الطراوة (٥٢٨هـ) إذ كان يرى أن الإيضاح لا يستحق ما أولي من عناية ويفضّل عليه كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وكافي النحاس، وكما خطّأ ابن الباذش النحّاس خطّأ ابن الطراوة الفارسي في كثير من المواضع في رسالته "الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح"[٦] وكان ابن الطراوة قد صنّف المقدمات على كتاب سيبويه وكان يقابله على كتب الكوفيين والمتأخرين من النحاة متوسعاً في الاختيار منهم كما "بثّ في كتابه كثيراً من آرائه التي خالف فيها سيبويه وغيره، وكانت تلك الآراء سبباً في جعل ابن خروف" يتعقبه في مقدماته على كتاب سيبويه[٧] كما جعلت ابن الضائع والصفار يتعقبانه أيضاً[٨].

وقد اشتهر من تلاميذ ابن الطراوة أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ) "وكان بارعاً في النحو واللغة والتعبير.. والكلام والأصول، صاحب استنباطات واختراعات[٩]. وقال أبو حيان: "وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسين بن الطراوة فإنه لم يأخذ النحو إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنّف كتباً في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي[١٠].

ومن تلاميذ ابن الطراوة ابن الرمّاك النحوي (٥٤١هـ) الذي عنى بشرح كتاب سيبويه كما عنى بشرحه تلميذه جابر الإشبيلي وابن طلحة (٦١٨هـ) حيث كان يميل الى آراء شيخه ويحتجّ لها وقد بلغ من منزلته أن حجّ إليه الزمخشري من خوارزم الى مكة لقراءة كتاب سيبويه عليه وكان مجاوراً بها[١١].

ومثلما تعقب ابن خروف (٦٠٩هـ) ابن الطراوة فقد اشتهر بمناظراته مع السهيلي وشرحه لكتاب سيبويه وجمل الزجاجي، كما ناقض ابن مضاء القرطبي في كتابه (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) فردّ عليه بكتاب أسماء (تنزيه أئمة النحو عما لا يليق بهم من الخطأ والسهو) وذكر ابن فرحون أنه

لما بلغ ابن مضاء مناقضة ابن خروف له قال: نحن لا نبالي بالكباش النطّاحة وتعارضنا أبناء الخرفان[١٢].

وكان الجزولي (٦٠٧هـ) يعرف المنطق وقد صنّف المقدمة التي أسماها (القانون) كما شرح أصول ابن السرّاج، فالجزولي عالم المنطق.. وهو أيضاً من أصحاب الشروح والمختصرات[١٣].

وقد شرح الجزولية أبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، وكان يحتجّ حيثما يقف فكره ويراه صحيحاً فتراه تارة مع البصريين وتارة اخرى مع غيرهم، وقد اشتهر بحدّة الخلق والسبّ لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر، ولا يبالي من وضع فيه لسانه[١٤] ومنهم تلميذه ابن عصفور (٦٦٩هـ) الذي تشأ في أشبيلية وقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها وكان فيها من أعلام الفلسفة ابن طفيل (٥٨١هـ) وتلميذه ابن رشد (٥٩٥هـ) كما تدل "تأليفه على أن لمشاركة في علم المنطق ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيماً وحدوداً واستعمالاً للأدلّة"[١٥].

وإذ قد تبيّن لنا أن جلّ مؤلفات الأندلسيين كانت شروحاً لمصنفات السلف فإن ثمة ظاهرة اخرى تلفت الانتباه ونعني بها ظاهرة كتب الردود ورسائل في الرد على غيرهم من النحاة بسبب تعدد المنازعات بين العلماء، فقد كانت بين ابن خاصة (٥٢١هـ) وبين ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) منازعات "ألّف فيها كل واحد منهما رداً على صاحبه[١٦] وثبّت أبو بكر ابن العربي (٥٤٣هـ) مجموعة نقود وتعليقات الى ابن السيد فألف كتاباً في الرد على ابن العربي وسمه بـ(الانتصار ممن عدل عن الاستبصار)[١٧] وردّ على ابن عصفور ابن هشام الخضراوي فقد وضع كتاباً في النقض على الممتع في التصرف[١٨] وأبرز مَن تتضح عنده ظاهرة الردود هو ابن خروف فقد ردّ على إمام الحرمين الجويني في كتابه الإرشاد والبرهان[١٩] واعترض عليه الذين ترجموا له من ردّه هذا على الجويني[٢٠] وردّ على ابن الطراوة وعلى السهيلي كما تبينا سابقاً كما ردّ على ابن مضاء القرطبي.

وردّ على الأعلم الشنتمري في رسالته الرشيدية وغيرها[٢١] وردّ على ابن حزم[٢٢] وردّ على ابن رشد الفيلسوف المعروف[٢٣] وله ردود على غير هؤلاء[٢٤].

ومجمل القول أن الاتجاه العام للدرس النحوي في الأندلس قد انطبع بشكل عام بالدوران حول آثار السابقين فكانت جلّ آرائهم النحوية تدور حول الاحتجاج لها سلباً أو إيجاباً، ولهذا نستنتج أن الطابع العام للاحتجاج العقلي في الأندلس قد سار باتجاهين:

الأول: وسار عليه جلّ نحاة الأندلس كما وضّحه هذا التمهيد- حيث أن دائرة النقد والردّ والاعتراض كانت توجّه الى آراء نحوية بغض النظر عن الإنشاءات المدرسية، فاحتجاجهم كان منصباً على توجيه آراء نحوية، وهم بهذا لم يكونوا مختلفون كثيراً عن غيرهم من نحاة المشرق، وإن كان الغالب على دراستهم النحوية اعتمادهم على مؤلفات المشارقة، فحظي منهم كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي بكبير اهتمام وعناية.

الثاني: وكان النقد فيها موجهاً الى المادة النحوية بشكل عام لا لآراء نحوية منفردة، فالخطأ والنقد والاعتراض موجّه بشكل رئيسي الى الباب النحوي ذاته، وهذا ما انفرد به ابن مضاء القرطبي- وسنخصّه بالدراسة بشكل مفصّل إن شاء الله- حيث قاد الهجوم على أبواب نحوية واحتجّ لبعضها احتجاجات عقلية بحتة.

وسنعرض في حديثنا فيما يأتي من البحث في الدرس النحوي الأندلسي للطابع الأول صوراً من احتجاج السهيلي، كما سنعرض صوراً لاحتجاج ابن مضاء العقلي في دعوته لإلغاء وتوجيه بعض الأبواب النحوية. في بحث مستقل.

أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ):

يعدّ السهيلي في الطبقة النابهة من نحاة الأندلس لما عرف عنه من استيعاب لمسائل النحو وتبصّر دقيق في قضاياه. ويعتمد نحو السهيلي في جانب كبير منه على النظر العقلي والحوار المتميز بالنظر الثاقب المعضّد بالاطلاع بالواسع على مناهج المنطق والفلسفة والفقه وأصول الكلام مما جعل عبارته غالباً ما تتسم بالوضوح وحسن المحاورة والتوجيه، حيث مكّنت له ثقافته الواسعة من التأليف في عدّة فنون منها: النحو واللغة والتفسير والفقه والأخبار والأنساب[٢٥] كما اتسمت احتجاجاته النحوية بالجدّة في طريقة تناوله لها حتى وإن كانت هذه الآراء قديمة في طرحها.

وقد مكّنت له هذه الثقافة الواسعة من الرّد على أساطين الفقه والمنطق ففي مسألة الاسم والمسمّى قال السهيلي: هذه المسألة تنبني على أصل القوم في الاسم والمسمّى: أهو هو أم هو غيره؟ وهي مسألة طال فيها التنازع، وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفقهين وشاركهم فيها التصانيف وشنّع كل فريق على مخالفه بأنواع من التشنيع والتعنيف وبدّع بعضهم بعضاً أو كاد يكفّره(٢٦).

وقد بدا تمكّنه واضحاً ففي الوقت الذي كان الإمام الغزالي يرى أن هذه المسألة "طويلة الذيل قليلة النيل" ذهب السهيلي الى أن "نيلها كثير لمن نظر واستبصر" كما أن "الأمر في ذلك.. سهل المسلك قر يب المدرك لمن شرح الله صدره ونوّر بصيرته"(٢٧).

فالنظر والاستبصار والبصيرة هي أسس حجّة السهيلي العقلية في أن الاسم والمسمّى والتسمية، ثلاثة ألفاظ "ولكل لفظ معناه، ولا سبيل الى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد، إلاّ بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أنه لكلّ لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر"(٢٨).

وربّما كان السهيلي يعتقد في نفسه أنه أعلم من الباقلاّني وبقية الأشاعرة حيث قال: فإن قيل: فمن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء؟ وكيف غاب ما قلتموه عن بعض الجُلّة القدماء كالباقلاّني ومن تبعه من الأشعرية وهم أرباب التحقيق والمؤيّدون بالتسديد والتوفيق؟(٢٩).

وقد أجاب عن هذا التساؤل بأن: مثارات الغلط في ذلك كثيرة منها شُبَهٌ داخله في النظر ومنها ظواهر من القرآن والأثر وأبيات من كلام العرب خَفِيَ المقصد فيها عن كثير من أهل البصر(٣٠) وساق السهيلي لتأييد رأيه أدلة عقلية واضعاً النتيجة النهائية التي توصّل إليها وهي قوله: "وثبت بما قدّمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدالّ على المسمّى وأنه غيره"(٣١). وهكذا رأى السهيلي أنه بما قدّم من برهان "فقد حصحص الحقّ وانحسم الإشكال"(٣٢). كما انتهى أخيراً الى مخالفة المعتزلة وموافقة أهل السنة واللغة فقال: والقائل أن الاسم هو المسمّى على الإطلاق مخالفٌ لمذاهب أهل السنة لأن أصلهم في الكلام أن لا يقال: هو هو. وقد قال هذا في الاسم أنه المسمّى والمسمّى هو المتكلم بالكلام الذي الاسم كلمة منه، فقد قال ما لا يقوله أحد لأنه لم يذهب أحد من الناس الى أن الكلام هو المتكلم فلا هو مع

المعتزلة ولا هو مع السنة، وأصلنا المتقدّم موافق للّغة، موافق لمذهب أهل السنة مخالف لمذهب أهل المعتزلة[٣٣].

ومثلما أصّل السهيلي مثارات الغلط الواقعة جرّاء الشُبَه الداخلة في النظر أصّل الحديث كذلك في مثارات الغلط الواقعة من ظواهر القرآن والشعر وردّ فيها على ابن السيد البطليوسي حيث كان يرى أن الاسم هو المسمّى بعينه وهما يتواردان على معنى واحد[٣٤] وكان ردّه قاسياً في لهجته شديداً في أسلوبه حيث قال: وقد أجاب بعض الحذاق عن هذا بجواب لا يقوم على ساق ولا يكاد يفهم لشدة التكلف والاستغلاق، وكان هذا الرجل قد ألّف في الاسم والمسمّى كتاباً[٣٥]، ذهب فيه الى أن الاسم غير المسمّى كما قدمناه. ولكنّه تكلّف وتعسّف ومن ألّف فقد استُهدِف، وهذه الأبيات التي احتجّوا بها أبين شيء في الرّد عليهم وأدلّ شيء على أن الاسم غير المسمّى[٣٦].

وبما يماثل هذه اللهجة التي لا تخلو من حدّة كان ردّه على النظام المتبحّر في الفلسفة والمتفرّد بآراء خاصة حيث قال: الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرّك حقيقة، لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عَرَض عند جميع العقلاء إلاّ النظّام وقوله لا ينسق مع الصواب في نظام.

فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقولنا: حرف متحرك أو ساكن، مجاز، لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحلّه محلها، وهو العضو إذ لا تقوم الحركة والسكون إلاّ بجسم أو جوهر.

فإذا ثبت ذلك فالضمّة عبارة عن تحريك الشفتين بالضمّ عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صويت خفي مقارن للحرف فإن امتدّ كان واواً وإن قصر كان ضمّة.."[٣٧].

وربّما شجعته ردوده على المعتزلة والأصوليين الى الانحياز انحيازاً مطلقاً الى جانب المنطقيين كما صرّح بذلك في حديثه عن أنواع الصفات رادّاً مذهب الأشعرية[٣٨].

ولكنّ هذا لا يعي بالضرورة أن السهيلي كان قد غلّب الجانب المنطقي في احتجاجه على الجانب الفقهي فيها فالملاحظ من تتبعنا للأنماط لاحتجاجية

في فكره النحوي أن السهيلي كان واسع الثقافة بشقيها المنطقي والأصولي وأنه استفاد استفادة كبيرة منهما في أبحاثه النحوية مازجاً بينهما بدون أن يغلّب أحدهما على الآخر.

ففي الوقت الذي يصرّح فيه بذهابه مذهب المناطقة ويُكثر من استخدام ألفاظهم، يذهب في مسألة اخرى مستخدماً ثقافته الفقهية كما حدث عندما احتج لما رآه من عدم امتناع الحال من النكرة وهي مسألة - على حد زعمه – تحاشاها العلماء ولم يأتوا فيها بمقنع حيث قرّر قائلاً:

"ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة وكان رديئاً في الكلام لعلّة التنكير، لما اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت مقدّمة علة الاسم كما أنشد سيبويه: لميّه موحشاً طلل.."

فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا (موحشاً) حالاً من (طلل) و(قائماً) حالاً من (رجل) إذا قلت: فيها قائماً رجل، وهو لا يقول بقول الأخفش: إن قولك: (رجلٌ وطللٌ) فاعل بالاستقرار الذي تعلّق به الجارّ؟ فلو قال بهذا القول عذرناه، ولكنّ الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولابد في خبر المبتدأ من ضمير يعود على المبتدأ، تقدّم الخبر أو تأخّر، فلِمَ لا تكون هذه الحال من ذلك الضمير ولا تكون من النكرة؟ وما الذي دعاهم الى هذا؟

فالجواب: إن هذا سؤالُ يجب التقصّي عنه والاعتناء به، فقد كعّ عنه أكثر الشارحين للكتاب والمؤلفين في هذا الباب، بل ما رأيت أحداً منهم أشار فيه الى جواب مقنع، وأما أكثرهم فلم يتنبه للسؤال ولا تعرض إليه بحال[٣٩].

فالسهيلي يتوخّى الاقناع في جواب لمسألة تحاشاها أكثر النحاة بل لم يخطر ببالهم السؤال الذي سأله وحين أجاب أجاب عنها محتجّاً بدليل عقلي استمده من معرفته وثقافته الفقهية الواسعة حيث قرر "أن هذه المسألة في النحو بمنزلة مسائل الدور في الفقه ونضرب منه مثالاً فنقول: رجل شهد مع آخر في عبد: أنه حرّ فعُتق العبد، وقُبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجل مرّة اخرى، فأُريد تجريحه فشهد العبد المعتق فيه بالجرحة، فإن قُبلت شهادته ثبتت جرحة الشاهد، وإن سقطت شهادته لم يصحّ جرحة الشاهد، واستدارت المسألة هكذا وكلّ فرع يؤول الى إسقاط أصله فهو أولى أن يسقط في نفسه وكذلك مسألة هذا الفصل.

فأنت إن جعلت الحال من قولك: فيها قائماً رجل من الضمير لم يصح تقدير المصمر إلاّ مع تقدير يتضمنه، ولا يصحّ تقدير فعل بعده مبتدأ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدّم الفعل على الفاعل، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال فيه، وهذا بديع في النظر!! فإن قيل: إن المجرور يُنوى به التأخير لم يصحّ وجود الحال مقدّمة على المبتدأ لأنها لا تتقدّم على عاملها إذا كان معنوياً، فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة الذي هو مبتدأ عند سيبويه وفاعل عند الأخفش(٤٠).

ويبدو أن مسألة الدور هذه قد أخذت حيّزاً في دراساته فقد كرّرها في أكثر من موضع نسوق على سبيل المثال قوله: "إعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها. ومن هنا استحقت البناء، وحقّ العامل أن لا يكون مهيئاً لدخول عامل آخر عليه وكيلا يقضي الأمر الى التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعه الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق إلاّ الى انقطاعه عمّا قبله إلاّ بدليل يربطه، وقرينة تضمّه إليه وتجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال البتة(٤١).

ولقد كان لتعدّد جوانب ثقافة السهيلي أثر في طيع احتجاجه بطابع الإطالة فيه وتشعيب المسألة الواحدة الى جزئيات كثيرة وتفريعها مازجاً أحياناً بين الدليل العقلي والنقلي وأحياناً بين الدليل العقلي المحض والدليل ذي الصلة بالمنطق اللّغوي بعيداً عن الاستشهاد بالمسموع من كلام الله والشعر إضافة للحديث النبوي الذي أكثر منه حتى جعله في الاستشهاد به بمنزلة كلام الله تعالى(٤٢). ولكنّ إطالته لا تحمل طابعاً مُمِلاً فهو يتسلسل فيها بيسر ورفق وغايته الوصول الى الحقيقة وشراء يعتذر عنها بقوله: "فهذا غاية الكشف عن المسألة، فلا يُزهّدنّك فيها طول العبارة فقد يُدرَك هذا المعنى بأدنى إشارة، ولكنّها لمّا كانت مسألة لو يوجد فيها كلام يُوصِل الى التحقيق، أطلنا الكلام رغبة في البيان وحرصاً على الإفهام(٤٣).

وخير ما يدلّل على إطالة السهيلي في احتجاجه أنه بنى كتابه (نتائج الفكر) على نقد (جمل) الزجاجي، وأنّه بنى على فاتحة الزجاجي لكتابه وهي (بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلّم تسليما)

المسائل الست الأول من كتابه التي استغرقت ما يقارب ثلاثين صفحة من كتابه المطبوع.

وقد كان السهيلي حرّ الفكر في موقفه من البصريين والكوفيين فقد وافق البصريين في مسائل ووافق الكوفيين في اخرى وإن كنّا قد تبيّنا من خلال دراستنا لاحتجاجاته أنه كان الى الكوفيين أميل ومسائله في موافقتهم أكثر(٤٤).

أما موقف السهيلي من النحاة بشكل بشكل منفرد فقد تبيّن لنا فيما مضى موقفه من الزجّاجي حيث أن كتابه (نتائج الفكر) مكرّس لنقده وتوجيهه، كما ردّ على الزجّاج(٤٥) وردّ على سيبويه منتصراً للخليل في مسألة (لن)(٤٦) وردّ على من زعم أن (إلاّ) في الاستثناء عاملة وهو مذهب المبرّد(٤٧) وغيرها كثير.

إلاّ أن أكثر نقده كان موجّهاً الى أبي علي والى ابن السيد البطليوسي، ويعود السبب في ذلك - في رأينا- الى أن الأول كان هدفاً لنقد شيخه ابن الطراوة فقد كرّس كتاباً أسماه (الإفصاح) لنقد إيضاح أبي علي، أمّا الثاني، فالمعاصرة فيما يغلب على ظنّي كانت سبباً في هجوم السهيلي عليه(٤٨).

فمن ردّه على أبي علي ما قاله في مسألة بدل البعض من الكل وبدل المصدر من الاسم(٤٩) فقد قال السهيلي: وهما جميعاً يرجعان في المعنى والتصيل الى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة إلاّ أنّ البدل في هذين الموضوعين لابدّ من إضافته الى ضمير المبدلً منه، بخلاف بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

أمّا اتفاقهما في المعنى فلأنك إذا قلت: رأيت القوم أكثرهم أو نصفهم، فإنما تكلّمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازه أحد، وإذا كان كذلك، فإنّما أردت: لقيت بعض القوم وجعلت أكثرهم أو نصفهم، تبييناً لذلك البعض وأضفته الى ضمير القوم، كما كان الاسم المبدل مضافاً أيضاً الى القوم، فقد آل الكلام الى أنك أبدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة.

وأما بدل المصدر من الاسم،' فكذلك أيضاً، لأن الاسم من حيث كان جوهراً أو جسماً لا يعجب ولا ينفع ولا يضر، وإنّما يتعلّق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعُلِم ذلك ضرورة

حتى استُغنِيَ عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: نفعني عبدالله، عُلِم أن النافع فيه صفة وعرض مضاف إليه، فبيّنت ذلك العرض ما هو، فقلت: عِلمُه أو رَأيُه، ثم أضفت العِلم الى ضمير الاسم كما كان الاسم المبدل منه مضافاً إليه في المعنى، فصار التقدير: نفعني صفةُ زيدٍ أو خصلته، ثم بيّنت بقولك: عِلمُه فعُلِمَ ما هي تلك الخصلة، فآل المعنى الى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

وإذا ثبت هذا فلا يصحّ في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهراً لأنه لا يُبدَل جوهرٌ من عَرَض ولايد من إضافته الى ضمير الاسم لأنه بيان لما هو مضاف الى ذلك الاسم، والعجب كلّ العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا الشأن، ومالك عنانه، يقول في كتاب (الإيضاح) في قوله سبحانه: (النارُ ذات الوقود) أنها بدل من الأخدود بدل الاشتمال، والنار جوهر وليست بعرض ثم ليست مضافة الى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال! وذهل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: قُتل أصحاب الأخدود، أخدود النار ذات الوقود، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[٥٠].

وقد ردّ على ابن السيد قوله بأن (مَن) من قوله تعالى (ولله على الناس حجّ البيت مَن استطاع إليه سبيلا) فاعل[٥١] فقال السهيلي "وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل بالمصدر كأنه قال (أن يحج البيت مَن استطاع) وهذا القول يضعف من وجوه: أحدها: من جهة المعنى، وهو أنّ الحجّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية، فإذا حجّ المستطيعون بَرِئَت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك، بل الحجّ فرضٌ على جميع الناس حجّ المستطيعون أو قعدوا ولكنّه عذر بعدم الاستطاعة الى أن توجد الاستطاعة..

ومما يُضعّف به ذلك القول، أن إضافة المصدر الى الفاعل – إذا وُجد- أولى من إضافته الى المفعول، ولا يُعدّل عن هذا الأصل إلاّ بدليلٍ منقول أو معقول، فلو كان (مَن) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه[٥٢].

وفي متعلّق الخبر إذا كان ظرفاً ردّ السهيلي على أبي علي وتلميذه ابن جني فقد "سأل ابن جني أبا علي عن هذه المسألة فلم يراجعه بجواب بيّن ولا

شافٍ أكثر من أنه قال له: تقدير الاسم ههنا أولى لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم"[٥٣] ولم تُرضِ هذه الإجابة السهيلي بالطبع فراح يفصّل القول في تعلّق الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً وذلك عن طريق الاعتراض والردّ بصيغة فإن قيل.. فالجواب كذا، وبنفس الصيغة ردّ مذهب الأخفش ونصر سيبويه وشارح كتابه السيرافي[٥٤] وبنفس الاحتجاج العقلي قبّح توكيد المضمر إذا كان الظرف خبراً مقدماً[٥٥].

وبهذه القدرة التي يمتلكها السهيلي في الردّ والاحتجاج والاستدلال، فإنه استطاع مخالفة النحويين في مسألة واستنباط آراء جديدة خاصة به، واحتجّ لها احتجاجات عقليّة لإثبات صحّة رأيه في (ما) الموصولة، فقد قرّر أنها "في قول النحويين بمعنى (الذي)، وليست كذلك، وإن وافقت (الذي) في أكثر أحكامها فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام.

أما المعنى: فإن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى أنها تقع على كل شيء وتقع على ما ليس بشيء، ألا ترى أنّك تقول: إن الله عالم بما كان وما لم يكن. وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى تُوصَلُ بما يوضّحها، وكلّ ما وُصِلَت به يجوز أن يكون صلة الذي، فهي توافق (الذي) في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة لأن صلتها تغنيها عن النعت.

وأيضاً فلو نعتت بنعتٍ زائد على الصلة لارتفع إبهامها وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها.

وتفارق الذي أيضاً في امتناعها عن التثنية والجمع وذلك أيضاً لفرط إبهامها.

فقد وضح لك ما بينها وبين الذي من الفرق في المعنى والحكم، فإذا ثبت ما قدّمناه، فلا يجوز أن توجد إلاّ موصولة، لأنه لا يُعقل معناها إلاّ بالصِلَة ولا يجوز أن تُوجد إلاّ واقعة على جنس تتنوع منه أنواع لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً. ولذلك كان في لفظها ألف آخرة، لِما في الألف من المدّ والاتساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس!

فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصّوا ما يعقل وقصروها عليه ابدلوا الألف نوناً ساكنة فذهب امتداد الصوت وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى فقالوا: من عندك، تخصيصاً بما يعقل.

وإذا كان أمرها كذلك، ووقعت على جنس من الأجناس، وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة، الذي لابدّ للصلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة له، فإذا اوقعت (ما) على ما هو فاعل في المعنى، كان ضميرها فاعلاً في المعنى واللفظ[٥٦]..

ويجابه باعتراضٍ مفاده أنها وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام العرب كقوله تعالى: (ما منعك أن تسجد لِما خلقتُ بيدي) وقوله تعالى: (والسماء وما بناها) وكقوله: (ولا أنتم عابدون ما أعبد).

فيجيب السهيلي عن ذلك بقوله: هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام لم يُرَد بها ما يُراد بـ(مَن) من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره، ومن فَهِمَ جوهر الكلام عرف ما نقوله واستبان له من الحق سبيله[٥٧].

ولأجل هذا الأصل الذي قرره فإنه خرّج هذه الآيات بما يتفق وصحّة رأيه بالدليل العقلي وما قرره أخيراً "هو في الحجّة أوقع وللعذر والشبهة أقلع"[٥٨] وقد قاده تقرير هذا الأصل الى أن (ما) الموصولة لا تقع إلاّ على مصدر، لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام، على أن أفعال الآدميين لا تتعلّق بالجوهر والأجسام، لا تقول عملت جبلاً ولا صنعت جبلاً ولا حديداً.."[٥٩].

وإذ أثبت هذا فقد قرر أن قولك: أعجبني ما عملت وما فعل زيد، فإنما تعني الحدث ولهذا فقد وافق أهل السنة وردّ على المعتزلة فقد قال: فعلى هذا لا يصحّ في تأويل قوله سبحانه "والله خلقكم وما تعملون"(الصافات/٩٦) إلاّ قول أهل السنة: إن المعنى والله خلقكم وأعمالكم ولا يصح قول المعتزلة من جهة المنقول ولا من جهة المعقول، لأنهم زعموا أن (ما) واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها وقالوا: تقدير الكلام: خلقكم والأصنام التي تعملون، إنكاراً منهم أن تكون أعمالنا مخلوقة لله سبحانه، واحتجّوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه، لأنه قد تقدم: "أتعبدون ما تنحتون"(الصافات/٩٥)، فـ(ما) واقعة على الحجارة المنحوتة، ولا يصحّ غير هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى، فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي ردّ عليهم وتقييد لهم، كذلك (ما) فيها واقعة على الحجارة

المنحوتة والأصنام المعبودة، فيكون التقدير: أتعبدون حجارة تنحتونها والله خالقكم وتلك الحجارة التي تعملون؟[٦٠].

هذا كله معنى قول المعتزلة، وشرح ما شبهوا به والنظم على تأويل أهل الحق أبدع والحجّة أقطع، والمعنى لا يصحّ غيره، والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصحّ بحال لأنهم مجمعون على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام.

فغن قيل: فقد تقول: عملت الصفحة[٦١] وصنعت الجفنة، وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟ قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلاّ بالصورة التي هي التأليف والتركيب، وهي نفس العمل وأما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا فقد رجع العمل والفعل الى الأحداث دون الجوهر، وهذا إجماع منا ومنهم فلا يصحّ حملهم على غير ذلك.

وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجاز الكلام، فهو ظاهر وتأويلنا معدوم في تأويلهم لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لإنفراده بالخلق وإقامة الحجّة على من يعبد ما لا يخلق شيئاً وهم يخلقون فقال: أتعبدون ما تنحتون، أي: ما لا يخلق شيئاً وهم يخلقون، وتَدّعون عبادة خلقكم وأعمالكم التي تعملون، ولو لم يضف خلق الأعمال إليه في الآية وقد نسبها بالمجاز إليهم، لما قامت له حجّة عليهم من نفس الكلام، لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم وهو خالق لأجناس أخر فيشركهم معه في الخلق تعالى الله عن قول الزائفين ولا لعاً لعثرات المبطلين فما أدحض حجّتهم! وما أوهى قواعد مذهبهم! وما أبين الحق لمن اتبعه[٦٢].

ومن آرائه الانفرادية قوله في (إذن) أنها حرف وردّه على الزجّاجي في ذلك كما ردّ على أبي علي قوله بظرفية إذ[٦٣].

ولكنّ رأيه الأكثر أهمية الذي ينبغي الوقوف عنده، هو توجيه سهام نقده الى باب كامل من أبواب النحو، ونعني به باب الممنوع من الصرف، فقد حمل السهيلي على ما علّله النحاة في الباب من أن الاسم الذي لا ينصرف والذي لا ينصرف يمتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل "إذ الفعل فرع للاسم وثانٍ له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع للتنكير وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد الى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم[٦٤].

ويشتد هجومه عليهم وعلى عللهم فأنكر ما أسماه بالعلل الفاسدة وقال.. وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لا ننفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ولما تضاحك أهل العلوم من فساد عللهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نحوي(٦٥).

ولكي يدلّل على ضعف علل النحاة لهذا الباب استخدم مهاراته العقلية وثقافته الفقهية والمنطقية في إسناد ما يقول فقال "وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل لأن العلة الصحيحة هي المطّردة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها كا تقول: الإسكار في الخمر علّة التحريم، فهذا تعليل صحيح لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر ويعدم بعدمه وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة. والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم، وهو كون العالم عالماً ولا يتصور في العقل وجود العلة إلاّ موجبة لمعلولها، وعدمه واجب عند عدمها.

ومن علل النحو ما يطّرد وينعكس فيتبين صحتها، كالإضافة فإنها علّة للخفض، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها، وكالتضمّن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطرداً ومنعكساً، أي أن عدم التضمن للحرف يعدم مع البناء في الاسم، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ولا إيجاب شرعي ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة، فصار أصلاً يبنى عليه.

وأما علّة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرناه من الفساد والمناقضة. أما الفساد في العلّة فعدم الإطّراد فيها والإنعكاس، أما عدم الاطّراد فإنا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تالٍ للاسم ووصفٌ له ثمّ لم يمنعوه الخفض والتنوين.. فهذا كسر للعلّة.

وأما نقضها، فإن الجمع ثانٍ للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع من الصرف كقولك: كِرامٌ.. ونحو ذلك.

ثم قد تُعدم هذه العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو أبي قابوس هو الحسن الوجه، فقد وُجِد الحكم مع عدم العلة وعُدِم مع وجودها، فدلّ على فسادها، وأي مناقضة أعظم من أن يقولوا: التعريف يوجب مشابهة

الاسم للفعل وهم يقولون: إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضفته، زال شبه الفعل عنه(٦٦).

واحتجاج السهيلي وإن كان موضوعه العلّة النحوية التي أوغل فيها النحاة في هذا الباب فهو احتجاج عقلي بحت أكثر فيه من الألفاظ المنطقية كالوجود والعدم والاطّراد والانعكاس والنقض، وتسلسله في طرح الموضوع يدل على عقلية منظّمة وإن كانت مقارناته قد اعتمدت مفردات لغوية فهي الاخرى تحتاج الى عقل واعٍ ونظرٍ ثاقبٍ لربطها بما ورد من مفردات خصومه في هذا الباب.

وبصيغة الاعتراض والردّ نفسها قال السهيلي:

فإن قالوا: الفعل أثقل من الاسم والعجميّ أثقل من العربيّ والمؤنّث أثقل من المذكّر والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذا ثقلان مُنِعَ ما مُنعه الفعل من الخفض والتنوين، فالثقل هي العلّة، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله(٦٧). فيقال لهم: أثِقَلٌ حسيُ هو أم ثِقَلٌ عقلي؟ فإن أردتم ثِقلاً يدرك بالحسّ: إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقاً وشمردلا ومسحنككا.. أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء.

وإن عينتم ثِقَلاً عقلياً يُدرك بالقلب ويُوجد في النفس فلا شك أن قولك: همٌ وغمٌ وسخط وبلاء.. أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء.. فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف ولا يُتصور في العقل ولا في الوجود ثِقَلٌ خارجٌ عن هذين النوعين: العقلي والحسي فإذا لا ثقل في زُناب رباب عقلاً ولا حساً ولا خفة في فرزدق ودردبيس عقلاً ولا حساً أيضاً وقد صرفوا دردبيساً ولم يصرفوا زُناب مع ما فيها من الخفة والاستعذاب(٦٨).

ويشتدّ أسلوبه أخيراً في الهجوم على النحاة فيقول: فيا سبحان الله! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمّة من ألمم تطاولت أزماتها واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقةٌ على الالتفات الى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف، مع إن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملاً في الاسم، والمعمول فيه تالٍ للعامل لا محالة. ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرلأى أنها علّل في العقول وأمراض، ولجعل

قول مَن يقول: إنّ إبراهيم لم ينوّن ولم يخفض لأنه أشبه (يفعل) وينطلق في حيّز الجنون والبرساتم، فضلاً عن أن يراجعه الكلام ولاستبرد مَن يقول: إن عمر وقشم وثلاث ورباع، وجُمع وأخر لم ينون لأنه بمنزلة: يقوم ويجلس ولرأى هذا القول مما تناقضه الأذهالن وتمجّه الأذان وتعذره الطباع وتعافه النفوس(٨٧).

وهذا الأسلوب الهجومي- إن صح التعبير- ميزة رأيناها من مميزات احتجاج السهيلي كما رأينا شيئاً منه فيما تقدم من البحث، ولكن عبارته واضحة سلسة وحواره شيّق متسلسل مما يعني أنه استفاد من المنطق الى أبعد الحدود في إيصال فكرته ورأيه الى الملتقى بيسر وهوادة مقرونة بالحجّة العقلية الصرفة وأحياناً كثيرة ممتزجة مع الحجّة العقلية ذات المنطق اللغوي، ولم ينسى أن يسوق في أثنائها ما يعززها بدليل سماعي مستمد من القرآن أو الشعر أو الحديث النبوي حيث أعطاه أهمية كبيرة. ومن عباراته الاحتجاجية إضافة لما ورد مبثوثاً في البحث وهي غير بعيدة على القارئ قوله "وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى من بعض، فرجعنا الى القول الأول لما عضّده من الدليل"(٨٨) و"وأما (كلا) فاختلاف النحويين فيها مشهور واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور، لكنا نشير الى ضروب من الترجيح لكل فريق ترشد الناظر فيها الى وضح الطريق(٨٩) و"مَن ادعى أن الأصل فيها كانوا هما فقد ادعى ما تستبعده العقول ولا يقوم عليه الدليل والبرهان وأما البعض فمذكور بكتب الأصول "كلواهما ومعلوم بأدلة العقول"(٩٠).

وقوله "ولا يُعدل عن هذا الأصل إلاّ بدليل منقول أو معقول"(٩١) فجعل الدليل العقلي مساوياً بالمنزلة للدليل النقلي ويطالب بالدليل فيقول "تفريقك بين الأمرين دعوى فما دليلها(٩٢) وإذا كان البرهان ثابتاً فلا يطيل فيه فمن ذلك قوله "ولا نطول بإقامة البرهان على هذا الأصل فإنه ثابت في كتب الأصول(٩٣) ومن عباراته في الردّ قوله "وقد أجاب بعض الحذّاق عن هذا بجواب لا يقوم على ساق(٩٤) وقوله "ولكنه تكلّف وتعسّف ومن ألّف فقد استُهدف(٩٥) وقوله "ومن فَهِم جوهر الكلام عرف ما نقوله واستبان له من الحق سبيله(٩٦).

الهوامش

١- طبقفات الزبيدي/ ٣٣٥.
٢- أنباه الرواة ٢٢٩/٣ وفي طبقات الزبيدي ٣٢٥-٣٣٦ "وكان حاذقاً بعلم العربية دقيق النظر، لطيف المسلك في معانيها، غاية في الابداع والاستنباط ولم يكن ظاهره ينبئ عن كثير علم، فإذا نوقش ونوظر، لم يصطل بناره ولم يشق آخر غياره".
٣- الصلة لابن بشكوال ١٢٣/١.
٤- بغية الوعاة ١٤٢/٢.
٥- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب/ لابن فرحون ١٠٨/٢.
٦- ابن الطراوة النحوي/ د. عياد عيد الثبوتي/ ٢٦-٢٧.
٧- الذيل والتكملة ٧٩/٤-٨٠.
٨- ابن الطراوة النحوي/ ١٠٨.
٩- الاحاطة في أخبار غرناطة ٤٧٧/٣.
١٠- الأشباه والنظائر ٦٢/٣. قال المالقي في رصف المباني في شرح حروف المعاني/ ٣٣٩ عن السهيلي في شرحه للجمل "إن له في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداة نظرة الى ذكرها".
١١- البحر المحيط ٣٧٢/٤.
١٢- الديباج المذهب/ ٤٨ وينظر التكملة ٨٩/١ في ترجمة ابن مضاء.
١٣- أصول النحو العربي/ محمد عيد/ ٣٨.
١٤- اختصار القدح المعلى/ ١٥٥٢.
١٥- عنوان الدراية/ ٣١٩.
١٦- بغية الوعاة ١٢٨/١.
١٧- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار/ تحـ د. حامد عبدالمجيد، القاهرة، ١٩٥٥، المطبعة الأميرية.
١٨- بغية الوعاة ٢٦٧/١.
١٩- برنامج الرعيني (٦٦٦).
٢٠- صلة الصلة/ ١٢٢.
٢١- الذيل والتكملة/ ٣٢٠/٥.
٢٢- م. ن/ ٣٢٠/٥.
٢٣- م. ن/ ٣٢٠.
٢٤- ينظر برنامج الرعيني ٨٢-٨٣ وينظر الدراسات اللغوية في الأندلس- رضا الطيار/ ٤١-٤٢.
٢٥- مقدمة المحقق لنتائج الفكر/ ١٥.
٢٦- نتائج الفكر/ ٣٨.
٢٧- م. ن/٣٨.

٢٨- نتائج الفكر/ ٤١.
٢٩- م.ن/٤١. وينظر الإنصاف المسألة/١.
٣٠- م. ن/٤٢.
٣١- م. ن/٤٢.
٣٢- م. ن/٤٢.
٣٣- نتائج الفكر/٤٣.
٣٤- خزانة الأدب للبغدادي ٢١٨/٢.
٣٥- رسالة ذكرها ابن خير الاشبيلي مع كتابه الإنصاف/٢٥٨ ومنها نسخة في تركيا خزانة فيض الله برقم ٢١٦١ ينظر:
Brokelman: Geschichte auf der ov Arabischen Literatur, Leiden, 1943- 1949, 1:758.
٣٦- نتائج الفكر/ ٤٨.
٣٧- نتائج الفكر/ ٨٣-٨٤ وينظر رأي النظام في الملل والنحل للشهرستاني/ ٥٦ وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي/٧. وفي موضع آخر ردّ على الزجاجي والنظام ينظر نتائج الفكر/ ١١٢.
٣٨- نتائج الفكر/ ٢٠٤-٢٠٥.
٣٩- نتائج الفكر/ ٢٣٥ وينظر ص٤٢٤ وينظر الكتاب ٢٧٦/١ والإنصاف المسألة/٥١.
٤٠- نتائج الفكر/ ٢٣٦ والسهيلي يرى أن الحال هي صاحب الحال ينظر الروض الأنف ٢٤٤/٢.
٤١- نتائج الفكر/١٤٣.
٤٢- م. ن/٣٤.
٤٣- م. ن/٦٠.
٤٤- من موافقاته للبصريين ما قرّره من أن المصدر أصل الاشتقاق. ينظر نتائج الفكر ٧٦-٧٩ كما انحاز للبصريين وردّ على زعم الكوفيين والمبرّد في أن إلاّ في الاستثناء عاملة/ م. ن/٧٩ ووافق الكوفيين في أن إنّ وأخواتها لا تعمل في الخير، الهمع ١٣٤/١ وذهب مذهبهم في أن النكرة لا تبدل من المعرفة إلاّ إذا وُصِفَت الهمع ١٢٧/٢ كما ردّ على البصريين في باب المبهمات/ نتائج الفكر ٢٢٧ كما أن عامل النعت معنوي/ ن. م٢٥٥.
٤٥- نتائج الفكر/ ٣١٩.
٤٦- نتائج الفكر/ ١٣٠ و١٣٢.
٤٧- نتائج الفكر/ ٧٩ وينظر المقتضب ٣٩٠/٤.
٤٨- من مؤلفاته لشيخه ابن الطراوة ما ذهب إليه في إثبات الواو وطرحها من قولك: وصلّى الله على سيدنا محمد ينظر نتائج الفكر/ ٥٦ والأشباه والنظائر ١٤٤/٣-١٤٥ كما تابعه غي أن فعل الحال لا يكون مستقبلا نتائج الفكر/١٢٢. ولكنّ هذا لا

يعني أنه لم يخالفه إطلاقاً فقد خالفه في اختصاص الجزم بالأفعال/ نتائج الفكر/ ٩١ وينظر (ابن الطراوة النحوي)/٣١٢.

وله ردود على أبي علي القالي/ الروض الأنف ١٦٩/١ و١٠١/٣ و٣٦٧/٣ وعلى الزبيدي ٢٦٧/١ ولكنه خصّ ابن سيدة بنقد لاذع وأسلوب لا يخلو من حدّة قائلاً.. وما زال ابن سيدة يعثر في هذا الكتاب – يعني المحكم ونقده موجه الى مسألة في النسب – وغيره عثرات يدمى منها الأظل، ويدحض دحضات تخرجه الى سبيل من ضل "الروض الأنف ٣٥٧/٣" وقال "وهذه هفوة لا تقال وعثرة لا لعاً لها" ن. م ٣٥٨/٣ وينظر اللسان مادة (بحر) والدراسات اللغوية في الأندلس ١٦٢-١٦٣.

٤٩- م. ن/ ص٣٠٧ وردّ عليه أيضاً رأيه في سواء من الآية الكريمة (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) ينظر ٤٢٨-٤٣٢، والحجّة لأبي علي ١/ ٢٠٠-٢٠١.

٥٠- نتائج الفكر/ ٣٠٨/٣٠٧ (الآية ٤ و٥ من سورة البروج).

٥١- مغني اللبيب/ الباب الخامس ٥٣٦ (الآية ٩٧ من سورة آل عمران).

٥٢- نتائج الفكر/٣١٩-٣١٠ وضعّف ابن عصفور كون (من) فاعل أيضاً وأيد قول الكسائي إن (مَن) شرط وقال: إن هذا الذي ذهب إليه حسن جداً ينظر شرح الجمل ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

٥٣- نتائج الفكر/ ١٨٠-١٨١.

٥٤- م. ن/١٨٢ (سورة ص/٧٥، الشمس/٥، الكافرون/٥).

٥٥- م. ن/١٨٢.

٥٦- الكشاف للزمخشري ٤٠/٤ قال "(ما) في (ما تنحتون) موصولة لا مقال فيها فلا يعدل بها عن أختها إلاّ متعسّف ومتعصّب لمذهبه من غير نظر في علم البيان ولا تبصّر لنظم القرآن".

٥٧- نتائج الفكر/ ١٨٩-١٩١.

٥٨- كذا وردت في النص المحقق ولعل الصحيح (الصحفة) فيستقيم المعنى مع مرادفاتها (الجفنة).

٥٩- نتائج الفكر/ ١٨٩-١٩١.

٦٠- نتائج الفكر/ ١٣٤-١٣٥.

٦١- الأمالي/١٩.

٦٢- م. ن/ ١٩.

٦٣- أمالي السهيلي/ ١٩-٢٢.

٦٤- الكتاب ٦/١ وذهب الكسائي والفرّاء وهشام وثعلب الى أن الاسم أخف من الفعل، ينظر الإيضاح/ ١٠٠-١٠١.

٦٥- أمالي السهيلي/ ٢٢ وينظر: منهج السهيلي النحوي في أماليه. د. طارق عبد عون الجنابي- مجلة آداب المستنصرية، العدد الثامن لسنة ١٩٨٤ ص١٠٣-١٢٦.

٦٦- أمالي السهيلي/ ٢٤. من الواضح أن السهيلي نهج نهجين في نقده لباب الممنوع من الصرف بيّن في الأول بطلان علل النحاة للممنوع من الصرف وهنا يكمن أغلب احتجاجه وطبّق في الثاني رأيه على كل حالة من الحالات بما يعتقد أنه الصواب في منعها من الصرف.

ولهذا فإن السهيلي لم يمس حالات المنع من الصرف نفسها بل اكتفى بالدوران حولها والتعليل لها. ولأجل هذه النقطة تعرّض لهجوم ابن مضاء عليه بأنه يولَع بالعلل الثواني في النحو "ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها". الرد على النحاة/١٦٠.

٦٧- نتائج الفكر/ ٥٢.
٦٨- م. ن/٢٨١.
٦٩- م. ن/ ٢٨٤.
٧٠- م. ن/ ٢٩٧.
٧١- م. ن/ ٣١٠.
٧٢- م. ن/ ٣٦٦.
٧٣- م. ن/ ٣٧٣.
٧٤- م. ن/ ٤٨.
٧٥- نتائج الفكر/ ٤٨.
٧٦- م. ن/ ١٨٢.
٧٧- المعجب للمراكشي/ ١٢٨-١٣٢.
٧٨- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ط القاهرة ١٤٤/١.
٧٩- المعجب/ ١٧٠-١٧٣.

المصادر والمراجع والدوريات

أولاً: البحوث في الدوريات :

١- ابن السيد البطليوسي، حياته، منهجه في النحو واللغة، شعره، الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد المجلد السادس، العدد الأول لسنة ١٩٨٧م.
٢- منهج السهيلي النحوي في أمانيه، الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، العدد الثامن، ١٩٨٤م.

ثانياً: الكتب المطبوعة :

١- ابن الطراوة النحوي، الدكتور عياد عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، ١٩٨٣م.
٢- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب (٧٧٦هـ) تحقيق محمد عبدالله عنان، القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٥٥ ومكتبة الخانجي ١٩٦٤م.
٣- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للسلاوي، المطبعة البهية ١٣١٢هـ.
٤- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٩١١هـ) حققه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب/ القاهرة.
٦- أمالي السهيلي (٥٨١هـ) تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٧٠م.
٧- أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠-١٩٧٣م.
٨- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار لابنالسيد البطليوسي تحقيق د. حامد عبدالحميد/ المطبعة الأنيرية بالقاهرة ١٩٥٥م.
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع د.ت.
١٠- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق وتقديم د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر ١٩٦٩م.
١١- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، مكتبة النصر الحديثة د. ت.
١٢- برنامج الرعيني لأبي الحسن الرعيني (٦٦٦هـ) تحقيق إبراهيم شيوح، مطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٦٢م.
١٣- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس لأبي جعفر أحمد بن يحيى (٥٩٩هـ) مطبعة روخس مجريط ١٨٨٤م-١٣٢٦هـ.
١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٥- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان ترجمة عبدالعظيم النجار، دار المعارف بمصر ١٩٦١م.
١٦- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالعظيم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر د. ت.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) المطبعة الأميرية، بولاق د. ت.
١٨- الدراسات اللغوية في الأندلس، رضا عبدالجليل الطيار، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
١٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور دار التراث بالقاهرة ١٣١٥هـ.
٢٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبدالنور المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧٥م.
٢١- الروض الأنف للسهيلي (٥٨١هـ) تحقيق عبدالرحمن الوكيل، دار النصر للطباعة، القاهرة، ١٩٧٠م.
٢٢- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي تحقيق عبدالمتعال الصعيدي، القاهرة ١٩٦٩م.
٢٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. صاحب أبو جناح، نشر وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٤- الصلة لأبي القاسم بن بشكوال (٥٧٨هـ) المكتبة الأندلسية، ١٩٦٦م.
٢٥- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف بمصر د. ت.
٢٦- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس الفجريني (٧١٤هـ) تحقيق عادل نويهض، لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت ١٩٦٩م.
٢٧- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ) المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦هـ وطبعة عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت.
٢٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، المطبعة التجارية بمصر ١٣٥٤هـ.
٢٩- لسان العرب لابن منظور (جمال الدين محمد بن جلال الدين الأنصاري) بولاق ١٣٠٠هـ- ١٣٠٨هـ.
٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حققه محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر د. ت.
٣١- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، مكتبة السهيلي، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.